جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

النسخة الثانية

(الانطلاق نحو العمل)

تحت رعاية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

القاهرة 19 – 22 نوفمبر 2018

جامعة الدول العربية – إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

أولاً: تقديم

في أول يناير من العام 2016 دخلت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 حيز التطبيق، في خطوة تستهدف التعامل مع المشكلات الكونية للتنمية والبيئة ونوعية الحياة الإنسانية باعتبارها كل متكامل يتطلب وضع معايير شاملة وبلورة صيغة للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، ورغم أن الخطة الأممية للتنمية المستدامة ليست معاهدة ملزمة إلا أنه يُمكن اعتبارها إطاراً شاملاً يساعد الدول النامية بصورة خاصة على تقييم مسيرتها ووضع خطط تمكن تلك الدول من ردم الفجوة التنموية والانخراط بالتالي في حركة الاقتصاد الدولي

إن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وضعت أهدافاً جديدة شاملة (17 هدفاً) لمختلف دول العالم ولاسيما النامية. لذلك، ومن أجل التوصل إلى عقد ملتقى حواري عربي مثمر حول هذا الموضوع الهام، فإن من المفيد النظر إليه وترتيب الأهداف المحورية وأولويات البحث بصورة تأخذ في الاعتبار الظروف الحالية للمنطقة العربية، وهي نتيجة عوامل جغرافية وسياسية واجتماعية، وظروف استثنائية فعلاً إذ ما قورنت بالظروف "العادية" التي تعيشها معظم مجتمعات العالم. وعليه، فإن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة توفر للجامعة العربية ومؤسساتها فرصة لإعادة قضية التنمية إلى الواجهة، وإعادة إبراز المصالح المشتركة للمجتمعات العربية وتحريك ديناميكية للتعاون في قطاعات حيوية تقوم بطبيعتها على التواصل والتكامل الإقليمي.

تعتبر الجامعة العربية الإطار الإقليمي الأكثر تمثيلاً للدول العربية، وهي تلعب دوراً متزايداً في الشأن الاقتصادي وشؤون التكامل وسياسات التنمية في الدول العربية، منذ عام 2016 اعطت الجامعة اهتماما خاصا لملف التنمية المستدامة وقامت بإنشاء إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، وكذلك تم انشاء اللجنة العربية للتنمية المستدامة والتي تضم نقاط الاتصال بالدول العربية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنيين بالتنمية المستدامة وذلك إلى جانب المجالس الوزارية الأخرى ومؤسسات العمل العربي المشترك. ولذا فإن الجامعة العربية يمكن أن تأخذ على عاتقها لعب دور رائد في تعميم أهداف خطة التنمية المستدامة، ومساندة الدول العربية بالبرامج والانشطة الداعمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، والتأكيد لدى

صناع السياسات الحكومية العربية باتجاه تبنّي تلك الأهداف وجعلها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية.

إننا نتطلع لتفعيل الشراكة بين جامعة الدول العربية وشركائها وخاصة منظمات الأمم المتحدة وأن تتم عبر برامج ذات مردود ملموس تدعم الدول العربية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، وكذلك البناء على التقدم المحرز من الشراكات لاستعادة التنمية بعد النزاعات، حتى تتمكن شعوبنا من ترسيخ ثقتها في مستقبل قائم على السلام والتعاون واحترام الآخر.

وبالنظر إلى أن التنمية المستدامة جهد لا بد أن يقوم على تعاون مختلف دول المنطقة، فإن جامعة الدول العربية والتي تمثل الإطار الأمثل لرعاية هذا التعاون وتوفير الظروف لترجمة خطة الأمم المتحدة إلى برامج متكاملة في المنطقة العربية قامت خلال العام الماضي 2017 بعقد الاسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت شعار **(نحو شراكة فاعلة)** ، واستطاعت طوال عام كامل ان توظف هذه الشراكات لتأسيس عدد من البرامج الجديدة الهادفة لدفع التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال دعم الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ومن خلال شعار هذا العام للأسبوع العربي للتنمية المستدامة يبدأ **(الانطلاق نحو العمل)**، لتحقيق الأهداف والتعاون لجعلها حقيقة واقعة في المدى الزمني المحدد أيّ قبل العام 2030.

ثانياً: المنظمون والحضور

1. المنظمون:

من خلال لجنة تضم:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي
- جمهورية مصر العربية – وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- الأمم المتحدة
- البنك الدولي
- ممثلين عن الشركاء والداعمين من الهيئات الدولية والاقليمية والعربية ذات العلاقة

2. الأهداف المقترحة:

إن الهدف من تنظيم جامعة الدول العربية "الاسبوع العربي للتنمية المستدامة" هو "دعم خطط تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية" من خلال:

- ملاقاة الخطة الاممية في برامجها للتعامل مع قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- الانطلاق بالشراكات نحو العمل لتحقيق ابرز الاهداف التي يتعلق بها مستقبل المجتمعات العربية.
- توفير منصة حوار للبحث في قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

3. المخرجات المتوقعة:

- بناء رؤية عربية محددة الاهداف والادوار لكل من جامعة الدول العربية والشركاء في ادارة ملف التنمية المستدامة، بالتنسيق والتعاون مع "اللجنة العربية للتنمية المستدامة".
- تعميق الرؤى المشتركة للدول العربية والشركاء حول البرامج والاجراءات والخطط التي تمت او الجاري اعدادها نحو تحقيق الاهداف والغايات من التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- رفع درجة الوعي العام لدى المواطن العربي بأهمية التنمية المستدامة.
- التعرف على جهود جمهورية مصر العربية في اتجاه تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030

4. الحضور المستهدف:

من المتوقع أن يستقطب الاسبوع العربي مشاركين ومتحدثين عرب وأجانب يمثلون بصورة خاصة (وليس حصراً)، متخذي القرار بأعلى مستوياتهم، قادة ومدراء الهيئات الاممية والدولية والاقليمية والعربية الرسمية، خبراء دوليين وعرب، ممثلين عن القطاع الخاص والهيئات والمؤسسات التمويلية الدولية والعربية، برلمانيين، المؤسسات العلمية والتكنولوجية والمبتكرين، والمجتمع المدني، والاعلام.

ثالثاً: المحاور:

يركز برنامج هذا العام على ضرورة ان يكون هناك رؤية تحليلية متعمقة ومراقبة توضع نتائجها امام متخذ القرار على المستويات المختلفة من اقليمية ووطنية ومحلية في المنطقة العربية، ومراقبة للوقائع المقاسة وخاصة تلك التي يجب ان تلفت انتباهنا كونها تتجاوز حواجز الجغرافية السياسية وربما الحضارات والاجيال احياناً، وتفرض توجيه الاهتمام نحوها عندما يتم التعامل مع ملفات التنمية المستدامة.

لذلك كان من الضروري اشراك الشركاء من خلال منصة الحوار لهذا العام حول اهم الملفات التي تعاملت معها ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مع اللجنة العربية للتنمية المستدامة، حيث تم البدء في تبني عدداً من الملفات التي تخدم الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وتم التواصل مع الشركاء الداعمين لهذه الملفات من المؤسسات الوطنية بالدول والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الاممية من خلال مكاتبها الاقليمية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات العطاء الاجتماعي والقطاع الخاص والشباب والمرأة، وتم البدء في تنظيم عدد من الامانات الفنية واللجان الفرعية وشبكات وتجمعات للعلوم والتكنولوجيا واطر شبابية تحت مظلة تعزيز الشراكات كهدف رئيس وكذلك سد الفجوات وتحقيق مفهوم التكامل وعدم التجزئة والتوازن بين الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى الا يترك احدا خلفنا.

وتمثل الشراكة بين الامانة العامة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية والإقليمية. تجربة ناجحة للشراكة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بوصفها نموذجا يحتذى به في اقتسام الأعباء والاستفادة من المزايا النسبية لكل طرف لمواجهة التحديات المعقدة في منطقتنا العربية التي تمثل المقصد الرئيسي للجهود الأممية في مجال حفظ وبناء السلام والمساعدات الإنسانية والتنموية.

ولأن التمويل لخطة التنمية المستدامة يشكل المدخل الاكثر أهمية لدعم نجاح تنفيذ الخطة في المنطقة العربية فقد تم تنظيم محورا خاصا بالتمويل المستدام وكذلك اطلاق مرفق للتعامل مع الهدف 13 الخاص بترابطات تغير المناخ، ويرتبط نجاح التنمية المستدامة بنجاح الدول العربية في تبني قضايا مثل استثمار رأس المال البشري وتحقيق هدف القضاء على الجوع والتوازن بين التنمية في المناطق الريفية والحضرية، واعطاء المدن شخصية خاصة بكل منها وروح، ولأن التوعية لدى متخذ القرار والمواطن بأهمية التنمية المستدامة لحياته اليومية قضية هامة لبناء شراكة يومية معه داعمة لتنفيذ خطة 2030 كان الاهتمام

بالأعلام والقوة الناعمة والتنوير المجتمعي، كما يمثل دور الشباب ودعم وتمكين المرأة ودور المجتمع المدني ومؤسسات العطاء الاجتماعي والاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا الفضاء في خدمة التنمية المستدامة اهمية في انشطة الاسبوع العربي الثاني.

لا شك أن المنطقة العربية أكثر بقاع العالم عرضة لمخاطر تفكك الدول الوطنية وما يعقبها من خلق بيئة خصبة للإرهاب وتفاقم الصراعات الطائفية لتكون الطائفية بديلا عن الهوية الوطنية، ولذلك يتخذ هذا الملف أهمية فلا مخرج من الأزمة، إلا بالالتزام بإيجاد حلول مستدامة وبالعمل من اجل استعادة الدولة الوطنية، وتحقيق التطلعات المشروعة لمواطنيها من خلال إعادة البناء ومراعاة تحقيق اهداف التنمية المستدامة. مع التأكيد على ان تكون نماذج التنمية نابعة من احتياجات الدول وشعوبها في اولويات التنمية.

المحور الاول :

التمويل المستدام مدخل لدعم الجهود الوطنية لحشد التمويل للتنمية المستدامة

توفر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) أطرًا للحكومات للتعامل مع التحديات المتقاربة للتدهور البيئي وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية والحاجة الملحة إلى التنمية الاجتماعية الشاملة من خلال اهدافها المختلفة، كما ويقوم عدد متزايد من الحكومات بتطوير سياسات مالية جديدة في مؤسسات الدول التنظيمية المالية لدعم تحقيق التنمية المستدامة وللانتقال إلى اقتصادات أكثر مرونة.

لكن ولكي تكون مبادرات سياسات التنمية المستدامة فعالة، فإن إشراك الصناديق السيادية والمصارف الخاصة وشركات التأمين ومؤسسات العطاء الاجتماعي العامة والخاصة ضرورة لتدبير تمويل خطط التنمية المستدامة.

ويعتبر اشراك القطاع الخاص أمرا ضروريا، وهو أمر مؤكد في جميع أنحاء العالم، حيث يدرك القطاع الخاص بشكل متزايد اعتماده على البيئات المستقرة والمجتمعات المرنة. وتتوقع الهيئات التنظيمية والمجتمع من الشركات أن تدمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة على نحو أكثر دقة في عملية صنع القرار، كما انه وفي الوقت نفسه، تظهر فرص لظهور أعمال جديدة كجزء من التحول العالمي إلى مزيد من

الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وبروز تكنولوجيات جديدة ونماذج تجارية في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدامها، والواقع ان الطاقة ليست سوى بعض من أمثلة لفرص الأعمال الخضراء التي تثبت أنها أعمال مربحة وبسيطة.

في المنطقة العربية، كما هو الحال في الكثير من دول العالم، تطورت الأطر التنظيمية وتوقعات العملاء والرأي العام بوتيرة أسرع من أي وقت مضى حول قضايا الاستدامة، مظهرة التحديات والفرص المتاحة أمام القطاع المالي، ومع وجود عدد من الحكومات التي تطلق خططها لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، فإن المؤسسات المالية في هذه الدول، باعتبارها المزودة برؤوس الاموال، تكون في وضع مثالي لمساعدة القطاع الخاص في عملية الاستعداد لوقائع اقتصادية جديدة في ظل سيناريوهات تغير المناخ والمساهمة في الأجندات الوطنية للاستدامة على نحو أكثر فعالية.

كما يمكن للمؤسسات المالية بدورها الحد من مخاطر عدم الاستدامة لدى الشركات، إضافة إلى الإسهام في إيجاد فرص جديدة للتمويل في مجالات التكنولوجيات النظيفة وتأمين الحلول لأهداف التنمية المستدامة، ومع تبني المزيد من المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم سياسات وأنظمة وممارسات لمحاذاة أعمالها مع التنمية المستدامة، أصبحت أطر السياسات والحوافز لخلق مجال متكافئ وتسهيل التمويل من أجل التنمية المستدامة ذات أهمية متزايدة.

من أجل استكشاف طبيعة البيئة المواتية اللازمة لمواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة مع أهداف السياسة الاقتصادية المستدامة، تظهر الحاجة إلى مناقشة إقليمية رفيعة المستوى حول التمويل المستدام. ومن المتوقع أن تؤدي المناقشات حول التمويل المستدام إلى تعريف الشركاء بماهية التمويل المستدام وكيف يمكن للجهود الوطنية والخاصة ان تنسق وخاصة مع الوزارات ذات الصلة والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية، ولماذا من الضروري تقديم التوجيه والدعم للمصارف العاملة في المنطقة، فضلا عن شركات التأمين والمستثمرين ومؤسسات العطاء الاجتماعي، للمشاركة في التمويل المستدام.

موضوعات للمناقشة:

- جلسة رفيعة المستوى حول التمويل المستدام
- الجلسة العامة: الشراكات الفاعلة

- اطلاق مبادرة مرفق المناخ وترابطاته
- مائدة مستديرة: مبادرة التمويل المستدام
- الجلسة العامة : الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني:

تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالصراع

يمثل تنامي الشعور لدى المواطن العربي بعدم الاستقرار وخاصة بالمناطق الهشة والمهمشة وبشكل خاص مناطق تنامي الصراع هاجسا كبيرا لدى دول الصراع حول القدرة على استعادة الدولة الوطنية ومؤسساتها وفي الاخرى المتأثرة به، وبرز الهاجس حول كيفية تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ظل الضغوط على الموارد الطبيعية والخدمات والبنية التحتية، حيث اصبحت قضية عدم الاستقرار تؤثر على حياة 48% من سكان الوطن العربي بدرجات مختلفة؛ ويشكل النزوح واللجوء والهجرة هاجسا كبيرا.

لا تتوقف الهشاشة بالدول غير المستقرة على الصراع القائم فقط بل يمتد اسباب قيام الصراع وخاصة عند اعتماد بعض هذه الدول او بعض من مجتمعاتها المحلية على مورد طبيعي واحد غير مستقر في تحقيق نموها الاقتصادي، مما يشكل حالة من الهشاشة، وهو ما يمكن فهمه كما في حالة اعتماد مناطق زراعية على مورد مائي غير مستقر مما يخلق حالة من عدم اليقين ومخاطر على الاستقرار بالمجتمعات الرعوية والريفية، ومن جهة أخرى يشكل تسارع وتيرة المخاطر الطبيعية والصدمات.

كل هذه تمثل تأثيرات سلبية وضغوطا على حياة الانسان اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وعلى الموارد الطبيعية، وهنا نشير لمستويات ندرة المياه، تزايد اللجوء للمياه الجوفية غير المتجددة، المخاطر غير المسبوقة للجفاف والسيول، تدهور الاراضي مع انخفاض نوعية المياه والأراضي واثارها على العديد من المجالات الحيوية والانتاجية الهامة ، مستويات الامن الغذائي، التغذية، النزوح الداخلي والهجرات للمدن من المناطق الريفية، ونمو العشوائيات.

اننا ندرك أن بعض الصراع من القائم أو أي صراع محتمل يدور في دائرة تتضمن الصراع على الموارد المائية والطاقات المتجددة، وأن ندرة الموارد قياساً بمدى الحاجة إليها خلقت فجوة كبيرة. ومن هنا،

جاءت فكرة كثير من الدول لعقد مقارنة بين البترول والمياه، ودرجة تقاسم الموارد وما خلفته من عنف. فتقارب مستوى القوى أعطى نوعا من التنافس والصراعات، سواء المحلية أو الإقليمية، تولد حربا باردة جديدة تحول دون الاستقرار والتكاتف، وبالتالي تعوق التنمية.

كما وانه ومع كل ما سبق نجد أن المنطقة العربية شهدت أنماطاً متعددة من مستويات العنف والصراع وعدم الاستقرار، فضلاً عن الصراعات والتوترات الاقليمية على الموارد الطبيعية، مما دفع بأطراف دولية عديدة إلى التدخل، إما لدواع إنسانية في الظاهر أو لحماية مصالحها ومناطق نفوذها الحقيقية. وللأهمية الجيوستراتيجية لهذا الإقليم، وغناه بالثروات الأرضية، شهدت هذه المنطقة أخيرا كثيراً من الانشقاقات التي تمس علاقات الجوار الجغرافي والأمن المائي التي عانته دول الأحواض المتشاطئة.

وربما يكون من الضروري ان نركز على أهمية وخطر الصراعات والتوترات الدائرة وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة ، وضرورة فهم واستيعاب الأسباب المختلفة غير السياسية للصراع، وما يجب فعله من أجل تخفيف حدتها، والدعوة إلى اعتماد موقف جماعي يحمل استراتيجية الحل بمشاركة من الدول المتأثرة وبما يحقق تطلعات شعوبها نحو السلام والتنمية.

موضوعات للمناقشة:

- موضوع للحوار: التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالصراع
- اقامة مجتمعات سلمية في مناطق النزاع

المحور الثالث:

استثمار رأس المال البشري كمدخل لبناء الانسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

سعيا إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة تقوم الحكومات بالاستثمار في رأس المال المادي من خلال تأسيس الطرق الجديدة والجسور والمطارات والبنى التحتية الأخرى. ورغم الحاجة الي وجود بنية تحتية مناسبة لجذب الاستثمارات، الا ان الاستثمارات تتطلب ايضا الاستثمار في رأس المال البشري ، والذي عادة يكون الاهتمام به أقل بكثير وهذا خطأ، لأن إهمال الاستثمارات في رأس المال البشري

يمكن أن يضعف القدرة التنافسية للبلد في عالم سريع متغير، تحتاج الاقتصادات به لكميات متزايدة من المواهب للحفاظ على النمو.

تثبت الدراسات التي نظمها البنك الدولي انه لكي تنمو الاقتصادات فالاستثمار في رأس المال البشري هو المدخل الصحيح، حيث يساعد الناس على انتشال أنفسهم من براثن الفقر، وكيف يمكن أن تستثمر الدول النامية في الازدهار، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يذهب بعيدا حيث تختار الشركات الاستثمار في دول ذات مناخ تجاري أفضل.

هناك حاجة لكي يتفهم الجميع الفوائد العديدة لتحسين رأس المال البشري، ولكن احد العوامل المقيدة هو النقص في مصداقية البيانات التي توضح فوائد الاستثمار في رأس المال البشري، ليس فقط لوزراء الصحة والتعليم ولكن أيضا لرؤساء الدول، ووزراء المالية، وأشخاص آخرين من اصحاب النفوذ في العالم. وهذا هو السبب في ان هناك حاجة لوجود مؤشر عالمي لرأس المال البشري عبر الدول يمكن أن يحفز أكثر – وبأكثر فعالية – الاستثمار في الناس.

الاستثمار في رأس المال البشري، هو مجموع إجمالي لصحة السكان، والمهارات، والمعرفة والخبرة والعادات، والتأمين الصحي للأسر غير المؤمن عليهم، وهو لا يرتبط فقط بقدراتهم المعرفية فمهارات التواصل الاجتماعي، مثل الحس والوعي، غالباً ما تكون سببا في تحقيق العوائد الاقتصادية الكبيرة على قدم المساواة. أيضا المسائل الصحية: صحة الناس تجعلها تميل إلى أن تكون أكثر إنتاجية. الأبعاد المختلفة لرأس المال البشري تكمل إحداها الأخرى بدءاً من سن مبكرة. التغذية السليمة والتحفيز خلال مرحلة الحمل، وأثناء مرحلة الطفولة المبكرة تحسن التشكيل البدني والعقلي لاحقاً في الحياة. إن التركيز على رأس المال البشري خلال الـ 1000 يوم الأولى من حياة الطفل هي الاستثمارات الأكثر فعالية للحكومات التي يمكن ان تقوم بها من حيث التكلفة والعائد.

يشير البنك الدولي الي انه يمكن أيضا الحد من عدم المساواة من خلال الاستثمارات في التعليم فالأطفال المولودين لآباء أكثر ثراء في معظم الدول يحصلون على فرص أفضل في مرحلة مبكرة من الحياة، وهذه تؤدي إلى مزايا مدى الحياة، في حين أن الأطفال المولودين لآباء أفقر تفوت هذه الفرص وعندما تتخذ الحكومات خطوات لتصحيح هذه المشكلة، يميل التفاوت الاقتصادي إلى التراجع.

رأس المال البشري يرتبط أيضا بالمشاركة الاجتماعية فكلما كان هناك إعطاء اهتمام وثيق للشباب للاهتمام بالسفر والاحتكاك مع غيرهم كان اهتمامهم بمتابعة الأخبار والتحدث مع أقرانهم حول السياسة وحضور اجتماعات مجتمعاتهم اكبر، ونسب مشاركتهم في التصويت اعلى.

الاستثمارات في رأس المال البشري تزيد من الثقة أيضا، فالناس الأكثر تعليما أكثر ثقة في الآخرين، والمجتمعات الأكثر ثقة تميل إلى أن تكون أعلى في النمو الاقتصادي. وأيضا أكثر تسامحا.

رأس المال البشري لا يتحقق من تلقاء نفسه؛ يجب أن ترعاه الدولة وهذا في جزء منه، نظراً لأن الأفراد كثيرا ما تعجز عن النظر في الفوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في الناس على الآخرين، وعلى الرغم من مدى أهمية دور الحكومات في الاستثمار في رأس المال البشري، الا ان السياسات غالباً ما تعترض الطريق، فالسياسيين يفتقرون إلى الحافز لدعم السياسات التي يمكن أن تستغرق عقودا لسداد التكلفة.

أما الدول التي كانت قدرتها على الاستثمار ضعيفة، وبالتالي استثمرت اقل القليل في رأس المال البشري فستحتاج لإغلاق الثغرات الضريبية والاستثناءات، وتحسين تحصيل الإيرادات، وإعادة توجيه الإنفاق بعيداً عن الإعانات الضعيفة المستهدفة. ويجب عندما تلجأ الي خفض دعمها للطاقة ان تخصص هذه الموارد المتجمعة نحو تحسين شبكات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وزيادة الإيرادات يمكن أن تسير جنبا إلى جنب مع نتائج صحية أفضل، عندما تكون زيادة التمويل ليست كافية، سيكون على بعض الدول العمل من أجل تحسين كفاءة خدماتها الاجتماعية مع الحفاظ على جودتها.

موضوعات للمناقشة:

- الجلسة العام: رأس المال البشري
- بناء الانسان نحو اقتصاد مستدام
- تغذية سليمة في 1000 يوم
- التعليم والتنمية المستدامة
- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة
- مواطنة الشركات والطريق نحو نمو مستدام

المحور الرابع:

القضاء على الجوع في المنطقة العربية

بدأ هذا القرن بداية تتسم بالتفاؤل، فقد كانت الآمال معقودة على أن يقوم المجتمع الدولي "بتخفيض نسبه السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015"، وكان هذا هو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، واليوم وبعد ثمانية عشر عاما من بداية الألفية مازلنا في المنطقة العربية نعاني من آثار عام 2008 عندما ارتفعت مستويات الجوع بسبب الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء، ومازال الكثيرون يتحدثون عن الاكتفاء الذاتي في وقت يشكل تحقيق الأمن الغذائي التحدي الحقيقي.

في المنطقة العربية من الجيد ان نعلم ان 14 دولة عربية قد نجحت وحققت أهداف الألفية فيما يخص التعامل مع قضية الجوع، وانها اعتمدت نظم ادارة مائية وزراعية جيدة، ونظم تضمن وصول الطعام للجياع، وان معدل السعرات الحرارية من الطعام بالمنطقة العربية يعادل مثيله في العديد من الدول المتقدمة.

ولكننا مازلنا في دائرة مفرغه تتطلب منا رؤية أكثر عمقا في فهم العلاقة التكاملية بين الأمن المائي والأمن الغذائي، والحلول الممكنة في ظل التحديات الرئيسية مثل: ندرة الموارد المائية، النمو السكاني والتحضر، تغير المناخ، الأزمات والصراعات وما تولده من تشريد واسع النطاق ومعاناة، وتزايد الاعتماد على الواردات الزراعية، وتعرض المجموعات الضعيفة للتقلبات في الأسعار الدولية للأغذية، ولكن من السيء أن يكون تطور الإنتاج الزراعي على حساب استهلاك نسبة عالية في قطاع الزراعة من المياه على حساب قطاعات أخرى، واستنزاف مياه جوفية غير متجددة، مما اثر على استدامة الموارد المائية، أن تكون السعرات الحرارية مصدرها من الحبوب (بنسبة 50 %بينما المعدل الدولي 30%)، ومن السيء أيضا أن يكون لدينا نسب عالية من هدر الطعام وفقد الإنتاج الزراعي.

وتقديرا من اللجنة العربية للتنمية المستدامة لأهمية الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في "القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة" والاهداف والغايات ذات العلاقة؛ فقد اقرت انشاء لجنة فرعية " للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية"، تغطي اعمال اللجنة الفرعية بشكل تكاملي الجوانب المرتبطة بتحقيق الهدف الثاني والاهداف الأخرى والغايات المرتبطة به، بشكل

أعمق وأكثر تكاملاً وترابطاً مع أهداف التنمية المستدامة، وبمؤشرات قياس واضحة. من خلال اعداد "خطة عمل عربية"، تعمل على ان تدعم جهود الدول العربية في تنفيذ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، معتمدة على المبادرات العربية والاقليمية الحالية بالمنطقة بشكل رئيسي مع استكمال الاحتياجات المستحدثة من خلال برامج ومشروعات جديدة.

تقوم الخطة التي سيتم اعدادها على تطوير العمل الحالي حول رصد الأمن الغذائي من خلال مراعاه قياس مدى توافر الغذاء، إمكانية الحصول عليه، استخدامه ومستوى الاستفادة منه، واستقراره واستدامته. مع مراجعة التشريعات والقوانين التي تدعم التكامل الزراعي العربي، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية، مما يعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني. والتوسع في تنفيذ مشروعات ذات مستوى تقني عالي ومستدامة بالدول متوسطة الدخل، وتعزيز المشروعات الرائدة والمستدامة في الدول الأقل نمواً ودول الصراع، والوصول بهذه المشروعات للمجتمعات الضعيفة والمهمشة والريفية مع اشراك الجهات الوطنية والمحلية ذات العلاقة لضمان وصول نتائجها لأكبر دائرة ممكنة من المستفيدين. كما ويتم الاستعانة بالمؤسسات الوطنية بالدول في استكمال وتحديث وتطوير قواعد البيانات، مع اتباع نظم قياسية ذات مرجعيات دولية.

موضوعات للمناقشة:

- الجلسة العامة: القضاء على الجوع في المنطقة العربية

المحور الخامس:

التوازن بين التنمية الريفية والحضرية وضرورة اعطاء المدن شخصية وروح

ازداد عدد سكان المنطقة العربية بشكل ملحوظ في العقود الماضية، فتجاوز 377 مليون نسمة في عام 2014. وبلغ معدل السكان الحضر في الدول العربية ما يقارب 57 % من مجموع سكانها، أي بما يزيد قليلاً عن المعدل العالمي البالغ 53 % كما يشير لذلك تقريرا للإسكوا حول التنمية المستدامة.

ويحتاج سكان المدن والمناطق الحضرية العربية البالغ عددهم 215 مليون نسمة إلى استثمارات عامة كبرى في البنى الأساسية، لتأمين الخدمات الأساسية كالإسكان، والطرق، والطاقة، والمياه، وإدارة النفايات والصرف الصحي، وغير ذلك.

وتساهم العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات مستدامة ومنيعة، وتشهد المنطقة العربية أبحاثاً واعدة في العمارة الخضراء وتحظى التنمية الحضرية باهتمام واضح في اهداف التنمية المستدامة، كما تشكل الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

تؤكد الاستراتيجية بشكل عام على تراجع إنتاج السكن الرسمي في بعض الدول العربية لمنخفضي ومتوسطي الدخل بسبب عدم وجود آليات تمويل للإسكان إلا لذوي الدخل المرتفع، والقدرة المحدودة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المساكن، حيث يعجز العرض عن تغطية الطلب المتزايد على السكن الملائم، المشكلة التي تتفاقم بسبب المضاربة عليها، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذلك صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى استمرار النمو السكاني غير المتحكم فيه وتوجيه الضغط العمراني إلى المناطق غير المتاحة للتعمير، أو في مناطق غير آمنة أو في المباني القديمة المتهالكة.

كنتيجة لندرة المياه، وتغير المناخ وتقلباته خلال المواسم الزراعية وتراجع الانتاجيات الزراعية وتنامي تدهور الغطاء النباتي الطبيعي وتطور معدلات عدم اليقين الزراعي خاصة بالزراعات المطرية، وتزايد الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها البيئات الايكولوجية والمتمثلة في تزايد معدلات تدهور الاراضي، تنامي حالات الجفاف والعواصف والفيضانات، فحالات الجفاف تؤثر على العدد الأكبر من الناس تليها الفيضانات والعواصف، تلحق أضراراً جسيمة بالاستقرار في المناطق الريفية من ناحية وكذلك تلحق ضررا كبيراَ بالبنية التحتية الأساسية، فيلجأ العديد من اهل المناطق الريفية مع ضعف مستويات التنمية والخدمات الاساسية للنزوح للمدن.

مع تزايد النمو الطبيعي للمدن مع عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية، تتضخم المدن الكبرى، وتنتشر الأحياء غير النظامية والعشوائية مع تزايد معدلات النزوح من الريف إلى الحضر نتيجة لعدم التوازن

بين الحضر والريف في التنمية، وكنتيجة لتناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني، تتوسّع المدن لتصبح مراكز للتنمية الاقتصادية، وتتعرض للتشويه العمراني، لتفقد رونق المناطق التراثية والأثرية، وتتهالك احيائها القديمة وتتراجع خدمات المدن وتسود فيها المجتمعات العشوائية وتفقد شخصية المدينة وروحها، وتصبح مجرد مدن معظمها مريض ومثقل بمشكلاته وغالبا بلا هوية ، كما ويزداد تعرّضها لخطر الكوارث الطبيعية.

موضوعات للمناقشة:

- موضوع للحوار: المدن .. شخصية وروح
- الطاقة المتجددة

المحور السادس:

البعد الديموجرافي وطاقات الشباب لدعم التنمية المستدامة

بين عامي 1990 و 2014 ، بلغ معدّل النمو السكاني في المنطقة العربية 70 %، إذ ازداد عدد سكانها من 221 إلى 377 مليون نسمة، ومع أن النمو متواصل، تباطأت معدلاته في أواخر التسعينات، منذرة بتحوّل في التركيبة العمرية .فتراجع نسبة الأطفال والمسنين بالنسبة إلى أعداد السكان في سن العمل يعني انخفاضاً في نسبة الإعالة في مختلف أنحاء المنطقة.

وتظهر البيانات أن نسبة المعالين لكل 100 من السكان في سن العمل انخفضت حوالى 31 % بين عامي 1990 و2015 ولا يزال متوسط نسبة الإعالة في المنطقة العربية، البالغ حالياً 60.16 %، فوق المتوسط العالمي البالغ 54 % في عام 2014. والواقع ان كثير من دول العالم استفادت أقصى استفادة ممكنة من ثمار التقدم الطبي، في العلاج والوقاية، وتحسنت أوضاعها المعيشية بفضل التقدم الفني واكتشاف الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.

ويمكن ان نطلق على المرحلة التي تمر بها الآن دول المنطقة العربية بمرحلة النمو السكاني المرتفع، وتتميز هذه المرحلة بتحسن كبير في برامج الصحة العامة، فضلا عن تحسن مستويات الدخول والتغذية، وكثيراً ما تعتبر هذه التركيبة العمرية فرصة ديمغرافية، إذ تضمّ نسبة مرتفعة من السكان الجاهزين

للمساهمة في الإنتاج، غير أن المساهمة في الإنتاج تتوقف على الذين يزاولون عملاً منتجاً من السكان الذين هم في سن العمل، ولم تتمكن الدول العربية من الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة على غرار مناطق أخرى، بسبب انخفاض معدّلات التشغيل إلى مجموع السكان.

أن النمو السكاني المطرد يشكل أحد التحديات الرئيسية أمام جهود التنمية لتحقيق نمو اقتصادي فعال قادر على تخفيض مستويات الفقر والبطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان، ومع زيادة النمو السكاني الذي أصبح مؤخرا يفوق النمو الاقتصادي، فإن الدخل المنتج يوزع على أعداد أكبر من السكان الأمر الذي يؤدي الى تناقص وتدهور لمستوى معيشة السكان، وارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستهلاك وتناقص الموارد المتاحة والادخار والاستثمار. وكذلك يصبح الإنفاق غير الكفء على الصحة والتعليم غير فعال في تنمية رأس المال البشري.

موضوعات للمناقشة:

- الوضع الديموجرافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- جلسة الشباب العربي للتنمية المستدامة

المحور السابع:

الاعلام والقوة الناعمة والمجتمع المدني مداخل للتنوير المجتمعي لتحقيق التنمية المستدامة

للإعلام دور هام في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دوره التوعوي بأهداف التنمية المستدامة عامة، وقدرته على إبراز هذا الدور المتحقق على الأرض، وخاصة في الدول والمجتمعات التي تسعى إلى التقدم والنمو، حيث إن الترابط بين كل من الاتصال الشخصي ووسائل الإعلام يعدان أحد أسباب النجاح في تحقيق الإقناع والتأثير المطلوبين وتؤكد جامعة الدول العربية على أهمية تعزيز دور الإعلام العربي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة والاسهام بقوة في تفعيل استراتيجية التنمية المستدامة 2030.

مع تطور دور الاعلام واهتمامه بالقضايا ذات الطابع التنموي والمتخصص في شتى المجالات العلمية والتطبيقية، حتى أصبح لهذه النوعية من وسائل الإعلام دور مهم وأساسي في مراحل التنمية المختلفة وخاصة في الدول التي تتجه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

تمثل الثقافة والتراث والفنون والصناعات الإبداعية والسياحية والعلوم التطبيقية دوراً هاماً في التنمية المستدامة ومهام تنويرية على جميع الأصعدة المجتمعية والسياسية، فالثقافة هي مفتاح العلاقات بين الشعوب، وهى الجسر الوحيد والحقيقي بينهم، الثقافة هي قاطرة التقدم القادرة على نشر مساحات من السمو الروحي وأجواء تشع بالأمل في حياة خيالية تعلو بمكونات السعادة وتولد مئات الرؤى لمستقبل أكثر إشراقا، فنحن هنا أمام دور ملموس وبناء لحركة هذا الفن وقدرته على إحداث تغيير إيجابي وحقيقي في ثقافة مجتمعاتنا العربية.

من جهة اخرى تعاظمت أهمية وتنوع ادوار المجتمع المدني كنتيجة للتغيرات التي تتسارع وتيرتها في عالمنا المعاصر، ومع تنامي التجمعات الاقتصادية والتحالفات السياسية، وظهور العولمة وما تبعها من بروز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية و في تحمل المسؤولية عن إيجاد التوازن بين النظام البيئي والنمو الاقتصادي المتسارع المستنزف للموارد الطبيعية والمساهم في تغير المناخ وتدهور البيئات الايكولوجية، ومع تنامي ادواره اصبحت الكثير من الدول تتعامل معه كشريك أساسي للحكومة، وكمساهم في التنمية المستدامة. كما يملك المجتمع المدني القدرة على السعي إلى تعبئة الموارد والطاقات المعطلة سواء البشرية منها او الاقتصادية، وهو قادر على الحشد وعلى إشراك مختلف فئات المجتمع في هذه العملية وعدم ترك أحدا خارجها عرضة للعوز والحرمان، ولذلك فهو له دور هام مع المجتمع في مختلف ميادين تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، والعمل الخيري والثقافي والبيئي والاجتماعي والتعليمي ومحو الأمية، كما انه بمؤسساته يشكل ضمانا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من جهة والحفاظ على التوازن البيئي من جهة أخرى ويلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية بشكل عام.

والملتقيات الوطنية للتنمية المستدامة والتي تشكلت بمبادرة من المنتدى المصري للتنمية المستدامة نجحت في ان تشكل في المنطقة العربية شبكة للمنتديات العربية للتنمية المستدامة تغطي العديد من الدول العربية وهي بذلك اصبحت من الاذرع الهامة لدعم الدول العربية في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

موضوعات للمناقشة:

- تمكين المرأة، القوة الناعمة والإعلام الجديد
- الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة

المحور الثامن:

استثمار التطور العالمي والاقليمي في تكنولوجيا الفضاء لتحقيق التنمية المستدامة

تواجه المنطقة العربية تحديات جمة، من أبرزها الحاجة الي وضع منهجية واضحة للعمل تجاه تحقيق التنمية المستدامة مع إعداد الخطط والبرامج الوطنية ومتابعة تنفيذها، وهذا يتطلب سد الفجوة في مجال تأمين المعلومات والبيانات الدقيقة وبمعايير دولية لدعم صانعي القرار وتعزيز القدرات والكفاءات اللازمة للعمل على إنجاح مسار التنمية المستدامة. ومن الملاحظ أن الإنتاج العربي المعرفي يتميز بكونه إنتاجا وصفيا، في وقت تتميز فيه طبيعة قياس التقدم المحرز بأنها كمية، وأن هناك حاجة للمعلومات الرقمية المكانية الجغرافية، ولاستخدام النمذجة الرياضية والإحصاء المكاني للتعامل مع حالات القياس المركبة المتعددة الأبعاد، وهو الأمر الذي يستدعي اعتبار الأخذ بمبدأ العلوم الطبيعية والاجتماعية والأبحاث في جميع مراحل العمل وتأمين التمويل له من المحاور الرئيسية لتنفيذ الخطة، وذلك بوضع العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية المستدامة.

وتشكل العلوم والتكنولوجيا والمعرفة ركيزة أساسية لتوفير الأدوات والوسائل الضرورية لوضع الأطر الوطنية موضع تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وتتطلب دمج ورصد وحشد العلوم والمعرفة ونقل التكنولوجيا وتوطينها كعملية ضرورية لتأمين بيئة صحية حاضنة للخبرات في الاختصاصات المختلفة وعند وضع مسودات مقترحات المشروعات، وفي بناء الشراكات الضرورية لتعزيز وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة 2030.

ويأتي دور تقانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة، بما تمثله من استخدامات لتكنولوجيا علوم الفضاء وتقنياتها الحديثة في دراسات ورصد ومراقبة التغيرات على سطح الارض متناسقا مع أهمية دور تقانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في دعم الدول العربية

في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، فالعلاقة بين هذه التقانات الحديثة والتنمية المستدامة مباشرة، حيث تحتاج التنمية لعمليات رصد ومراقبة تغيرات الغطاء الارضي ومراقبة انتاجيات الأراضي، ورصد الموارد المائية السطحية والجوفية، ومراقبة مخاطر الجفاف، ومتابعة تغيرات المناخ وتقلباته وآثارها على الموارد الارضية والمائية والانتاج الزراعي وزيادة السيول والفيضانات والجفاف والعواصف الغبارية وزحف الرمال، ومراقبة تدهور الأراضي.

ويهدف هذا المحور لتفعيل العلوم وتوطيد التكنولوجيا حول استخدام الفضاء وتقانات المعلومات المكانية (الجغرافية) ونقل ونشر المعرفة لضمان تنمية مستدامة في المنطقة العربية، وتقوية آليات التعاون المستدامة حول علوم وتكنولوجيا الفضاء والمعلومات المكانية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما أنها تتطلع إلى تشجيع التعاون بين هيئات ومراكز الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء مع الجامعات الإقليمية والوطنية مع الدولية والمنظمات كافة لإنشاء شراكات من أجل العمل المشترك بشأن نشر علوم وتكنولوجيا الفضاء والمعلومات المكانية والمعارف المرتبطة بها.

موضوعات للمناقشة:

- **مائدة مستديرة (اجتماع مغلق) تكنولوجيا الفضاء والتنمية المستدامة**

تم تخصيص قاعات للجلسات الجانبية يتم تنظيمها مع المؤسسات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية، من اجل تحقيق مشاركة واسعة وعرض الفرص والنجاحات والمبادرات مما يساهم ايضا في توسيع دائرة المشاركة في اعداد التوصيات.

بالإضافة الى ذلك تم تحديد موائد مستديرة لاجتماعات ذات طبيعة خاصة يتم حضورها بدعوات خاصة فقط نظرا لطبيعتها التخصصية.

تم تخصيص اليوم الرابع لجمهورية مصر العربية لاستعراض تجارب مصرية رائدة وناجحة حول تحقيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، هذا وسيتم عرض توصيات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة 2018، في اليوم الرابع من الأسبوع العربي.